

**دور جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية
من المنظور الوظيفي إلى المنظور البنوي
دراسة حالة جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة**
**The role of civil society associations
From a Functional Perspective to a in achieving local development
Structural Perspective
A case study of the Future Development Association in Batna**

بسمينة عابد*، جامعة باتنة 1
yasmina.abed@univ-batna.dz

طارق عابد، جامعة عباس لغرور-خنشلة-
tarek.abed@univ-khechela.dz

تاريخ القبول: 2024/11/29

تاريخ الاستلام: 2024/11/08

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التجربة التنموية لـ: جمعية المستقبل للتنمية كجمعية ناشطة بولاية باتنة في المجال الاجتماعي، من خلال دراسة دورها في تجسيد معالم الانتقال من النموذج التقليدي للتنمية إلى النموذج البنوي. حيث تمّ التطرق إلى أهم آليات عملها، بالإضافة إلى عرض مجموعة الأنشطة والبرامج التطوعية التي قدمتها خدمةً لتنمية المجتمع المحلي كمشروع "أبدع" باعتباره أحد المشاريع التنموية البارزة التي ساهمت في تنفيذ مشاريع تنموية ملموسة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي مع الاعتماد على أدوات جمع المعلومات: الملاحظة، المقابلة، والوثائق ذات الصلة.

في الأخير توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أهمها: هي أن الجمعية من خلال ترقية نشاطاتها من العمل التقليدي الخدماتي إلى عمل قائم على

* المؤلف المراسل

التمكين وتنمية القدرات ساهمت في نشر الفكر المقاولاتي من جهة، ومن جهة أخرى خلقت آليات جديدة من أجل العمل التشاركي والتعاوني في إطار الديمقراطية التشاركية .

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني - الجمعيات - جمعية المد - مستقبل للتنمية - الدور البنوي-التنمية المحلية.

Abstract:

This research paper aimed to highlight the developmental experience of the "Future Development Association" as an active social organization in Batna, by examining its role in transitioning from the traditional development model to the structural model. The paper discusses the key mechanisms of the association's work, as well as presents a range of volunteer activities and programs it led for the local community's development, including the "Create" project, which is one of the prominent developmental initiatives contributing to tangible development projects.

The descriptive approach was employed, relying on data collection tools such as observation, interviews, and relevant documents.

Finally, the study reached a number of results, perhaps the most important of which is that the association, by upgrading its activities from traditional service work to work based on empowerment and capacity development, contributed to entrepreneurial thinking. Additionally it created new mechanisms for participatory and cooperative work, translating into the framework of participatory democracy.

Keywords: Civil Society, Associations, Future Development Association, Structural Role, Local Development. □

مقدمة:

حظي المجتمع المدني باهتمام بالغ من طرف الباحثين في العقود الأخيرة باعتباره يشكل رهان حقيقي في تحقيق التنمية المحلية؛ وقد ترافق هذا الاهتمام مع التحولات الواسعة في مفهوم التنمية الذي أصبح أكثر تركيزا على جودة

الحياة في ظل عدم قدرة الدولة على حل المشكلات المجتمعية بمفردها؛ لذلك بدأ البحث عن صيغ جديدة للتعامل مع هذه المشكلات في إطار ما يشهده العالم من تنامي لحركة المنظمات غير الحكومية مما أدى إلى ضرورة الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني وبالأخص الحركة الجمعوية التي تعتبر أحد أهم تشكيلاته بحكم ارتباطها الوثيق بقضايا المجتمع المحلي؛ حيث تلعب دورا شريكا في التنمية المحلية من خلال المشاركة في اقتراح البرامج والخطط التنموية وفي تنفيذها ومتابعتها من أجل تحسين ظروف المجتمعات المحلية .

وفي خضم هذه التحولات سعت الجزائر إلى إشراك المجتمع المدني في العملية التنموية من خلال العديد من الإصلاحات كالتعديل الدستوري لسنة 2020 الذي تضمنّ دسرة المجتمع المدني؛ وبالتالي اعتراف المؤسس الدستوري الجزائري بأهمية المجتمع المدني في تسيير الشأن العام وضرورة إشراكه كفاعل في التنمية المحلية، بالإضافة إلى استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية التي يتم من خلالها طرح انشغالاته وتوصياته من أجل التخفيف من كل المشكلات والمعوقات التي تعرقل نشاطاته .

ففي ظل هذه الإصلاحات عملت جمعية المستقبل للتنمية جاهدة على تفعيل دورها التنموي؛ وذلك من خلال القيام بالعديد من المشاريع التنموية والنشاطات التطوعية المتمثلة في تقديم برامج تدريبية وورش عمل تستهدف تنمية المهارات والتمكين لتأسيس المشاريع وإدارتها وهي بذلك توفر بيئة لتحفيز ودعم الفكر المقاولاتي، كما توفر آليات جديدة لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المحلية هادفة بذلك تحقيق التنمية المحلية.

وبناء على ما سبق؛ تحاول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت نشاطات جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة في تجسيد معالم المنظور البنوي من أجل الدفع بفرص التنمية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة بين جمعيات المجتمع المدني والتنمية المحلية؟

- كيف تعمل جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة على تحريك دواليب التنمية

المحلية؟

ولمعالجة الإشكالية كانت فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

جمعيات المجتمع المدني كفواعل غير دولانية مكملة للفواعل الرسمية من شأنها إحداث التنمية على المستوى المحلي.

الفرضية الفرعية:

تعكس نشاطات جمعية المستقبل للتنمية الطموحات التنموية للمجتمعات المحلية في ولاية باتنة.

أهمية الدراسة:

تتعلق أهمية الدراسة بصفة عامة من الإهتمام المتزايد من قبل الباحثين بموضوع المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات كأحد أهم تشكيلاتها الأساسية بصفة خاصة باعتبارها المحرك الأساسي في عمليات البناء والتطوير على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الورقة البحثية إلى جملة من الأهداف هي كالتالي :

❖ تسعى الدراسة إلى محاولة الكشف عن دور المجتمع المدني وبالتحديد

جمعية المستقبل للتنمية في مجال تنمية المجتمع المحلي بولاية باتنة؛ لأنه من الصعب الوصول إلى نتائج دقيقة دون التطرق إلى دراسة ميدانية.

❖ البحث في واقع المجال التنموي للجمعيات، وتقييمه من خلال جمع

معلومات حقيقية ومفصلة حول نشاطات جمعية المستقبل للتنمية على مستوى ولاية باتنة وبرامجها من أجل تسليط الضوء على أدوارها التنموية

الفعالية في المجتمع المحلي.

الإطار المنهجي للبحث :

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة يستوجب اتباع خطوات البحث العلمي بما

في ذلك اختيار البنية المنهجية المناسبة، ولذلك تم الاعتماد على:

✓ المناهج:

-منهج دراسة حالة: حيث تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، والذي يتطلب إجراء دراسة ميدانية لجمع المعطيات والبيانات حول موضوع الدراسة ثم القيام بتحليلها لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج الدراسة.

-المنهج الوصفي: تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي الذي يركز على الوصف النوعي من أجل الوصول إلى نتائج والمتمثلة في محاولة الكشف عن مدى إسهام جمعية المستقبل للتنمية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة من خلال البيانات والمعلومات المتحصل عليها.

✓ أدوات جمع البيانات:

-أداة المقابلة: اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة بصنفيها:

❖ المقابلة المقننة أو المقيدة: حيث تم تصميم مجموعة من الأسئلة المحددة حول طبيعة العمل الجمعوي الوظيفي والبنوي، وتطبيقها على العديد من أعضاء جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة من أجل جمع المعلومات والبيانات وتحليل مدى تحقيق أنشطتها للتنمية المحلية على مستوى الولاية.

❖ المقابلة شبه مقننة أو شبه مقيدة: حيث تم طرح العديد من الأسئلة حول مدى مساهمة الجمعية في المجال التنموي في شكل أسئلة مفتوحة دون تقديم اختيارات محددة وتطبيقها على أعضاء جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة.

وأهم هذه المقابلات مع أعضاء الجمعية بمقر الجمعية: "حي الزمالة حي الزمالة نهج عبد الصمد 1 بلدية باتنة" هي كالتالي:

1- مقابلة مع رئيسة جمعية المستقبل للتنمية: سعدة بوجروح أيام:

-السبت: على الساعة العاشرة والنصف: يوم: 8 مارس 2021

-الأحد على الساعة الواحدة والنصف: يوم: 20 أوت 2023

-السبت: على الساعة الواحدة والنصف: يوم: 28 جانفي 2024.

2- مقابلة مع مستشار جمعية المستقبل للتنمية: ميلود سامعي

أيام:

- السبت: 8 مارس 2021 على الساعة العاشرة والنصف.
- الخميس: 03 مارس 2022 على الساعة الواحدة والنصف.
- السبت: 03 فيفري 2024 على الساعة الواحدة والنصف.
- 3- مقابلة مع عضو بالمجلس الاستشاري للشباب: محمد زكري
يوم: السبت: على الساعة الواحدة والنصف: 09 سبتمبر 2023.
- 4- مقابلة مع عضوتين ناشطتين: أماني بن سخرية ، علوي سماح
يوم: السبت: 28 جانفي 2024 على الساعة الواحدة والنصف.

-أداة الملاحظة: اعتمدت الدراسة على أداة الملاحظة:

❖ الملاحظة البسيطة بغير مشاركة: حيث تمّ حضور ملتقى من تنظيم جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة الموسوم بـ: "الملتقى الاجتماعي التاء المربوطة"، حيث ركّزت محاوره على الدور البنوي للمجتمع المدني من أجل تفعيل التنمية المحلية ، ومنه تم تسجيل بعض المعلومات والملاحظات. بالإضافة إلى متابعة كل المشاريع التنموية التي قامت بها الجمعية منذ 2020 إما حضوريا ، وإما عن بعد من خلال متابعة الصفحة الافتراضية الخاصة بالجمعية.

-الوثائق: حيث تم الحصول على العديد من الوثائق المتعلقة بجمعية المستقبل للتنمية والمتمثلة في:

- وثائق تتضمن نبذة عن تأسيس الجمعية واعتمادها.
- وثائق تتعلق بأهم مشاريع الجمعية ونشاطاتها: مشروع المجلس الاستشاري للشباب، مشروع أبداع.

✓ مجال وحدود الدراسة :

الحدود المكانية:موضوع الدراسة هو دور جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من المنظور الوظيفي إلى المنظور البنوي " دراسة حالة جمعية

المستقبل للتنمية بولاية باتنة"، وبذلك فإن الحدود المكانية لدراساتنا هي ولاية باتنة بالتحديد، حيث تم اختيار جمعية من جمعيات ولاية باتنة كأ نموذج للواقع التنموي للعمل الجمعوي في الجزائر.

-الحدود الزمنية: رصدت الدراسة تتبع تطور المسار التنموي لجمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة -الجزائر - منذ بداية تأسيسها لسنة 2009 إلى غاية سنة 2023.

تقسيم الدراسة: ولمعالجة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين هما كالتالي:

□ المحور الأول: جمعيات المجتمع المدني رهان تحقيق التنمية المحلية
المحور الثاني: جمعية المستقبل للتنمية كنموذج في تجسيد الدور البنيوي لتحقيق التنمية المحلية

المحور الأول: جمعيات المجتمع المدني رهان تحقيق التنمية المحلية

إن الحديث عن دور العمل الجماعي في تحقيق التنمية المحلية رهين بالفاعل الجماعي وما يمكن ان يقدمه في هذا الإطار، وأن النزوع نحو التنمية المحلية يبدأ بالتدبير الجيد للشأن المحلي والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في إطار العدالة الاجتماعية وتمكين الجميع من الاستفادة من الخيارات المحلية، فلا تنمية وطنية إلا بعد التنمية المحلية. ومن جملة ما تدعو إليه التيارات الحديثة للتنمية هو ضرورة الاهتمام بالتنمية المحلية كمشروع شامل ومتكامل ينطلق من المجال المحلي آخذاً في الاعتبار كل مكوناته التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. وعموماً يقتضي هذا المنحى ضرورة الانتقال بمفهوم التنمية من النظريات والنماذج والمشاركة والمشاركة الفعلية من طرف السكان المحليين قصد إعطاء حظوظ أوفر لنجاح أي مشروع تنموي (نيرة و العبوبي، 2021، صفحة 8).

أولاً: أهمية مشاركة جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية

بشكل عام تعد مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية عملية أساسية في تحسين جودة حياة الأفراد؛ حيث يعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات المحلية على بناء مجتمعات محلية أكثر ديمقراطية وعدالة وتماسكاً .

وفيما يلي أهم النقاط التي تبرز أهمية هذه المشاركة :

-يعتبر الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية ، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها ، حيث يرى "مصطفى المناصيفي" أن مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار العمومي قد تكون أثناء صياغة القرار أو في مرحلة تنفيذها أو هما معا .

-يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي. يقول ألكسيس دي توكفيل: لابد من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم

الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق غاياتها في اشراك النسبة الأكبر من المجتمع في مؤسسات الدولة أو مراقبتها .

-إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين.

-إن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسيدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم .

-إن مشاركة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا لإرساء قواعد الحكم الراشد باعتباره أحد أطراف الحكم الراشد وهي: الحكومة- القطاع الخاص- المجتمع المدني (لعيدي، خيرة، 2019، الصفحات 142-143).

في هذا الإطار يمكن ابراز مظاهر تفاعل النسيج الجمعي مع محيطه المحلي من خلال مجموعة من العناصر :

- قدرة النسيج الجمعي على التواصل الفعال مع الساكنة المحلية، وبالتالي تشخيص واستيعاب الأولويات الأساسية والانتظارات المحلية في مجال التنمية البشرية.
- انصهار الجمعيات في المجال، يمنحها إمكانيات التفاعل الإيجابي مع الساكنة والاستثمار الفعال للخصائص المحلية: الثقافة، اللغوية....
- إن المعرفة العميقة للسياق المحلي يجعل هذه الجمعيات أكثر قدرة على تنفيذ المشاريع بتوافق وتشاور مع الساكنة مستفيدة من كل الخصائص السابقة الذكر.
- انجاز المشاريع من طرف المعنيين المحليين يعتبر ضمانة قوية لاستمرارها في الزمان والمكان باعتبارها أنشطة تجيب عن حاجيات محلية من جهة، ولأنها منجزات من طرف الساكنة المحلية التي تعتبر جزءا من مبادراتها لذلك تحس بالزامية المحافظة عليها .

- للجمعيات المحلية القدرة على الانصات اليومي والتتبع والمعاينة والمعايشة المستمرة لمشاكل الساكنة المحلية، وبذلك تستطيع تحديد الأولويات وتجنب تبذير الإمكانيات المتوفرة واستغلالها في المجال المطلوب.
- يستطيع الأشخاص المنتظمين في إطار جمعي توحيد الجهود والمبادرات الفردية وتفعيلها في إطار عمل جماعي من أجل التدخل الفاعل على نفس الموضوع، ولكن بمبادرات جماعية (كركين و أبركان ، 2017 ، صفحة 194).

كما يجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجتمع المدني لكي يلعب دوره في التنمية المحلية يستلزم عليه القيام بأدوار استباقية لتمثيل أبناء المجتمعات المحلية أحسن تمثيل، هي كالتالي:

- الاستماع الى الناس، لإدراك ما يحدث في أماكن عملهم، حيث أنه من الضروري بناء وسائل للتواصل مع هؤلاء الناس من أجل تعزيز الحوارات الحقيقية لبناء الوعي المجتمعي وتطوير علاقات قوية، لتحديد ما يعانون منه والنظر في الحلول الملائمة.
- ترجمة نداءات الفئات الضعيفة إلى مطالب عقلانية أو قوية تعترف بها وتتعامل معها الحكومة المحلية، من خلال ما تتمتع به منظمات المجتمع المحلي من قدرات تحاورية، وخبرات، ومعارف وعلاقات.
- تطوير العلاقات أو الشراكات مع الحكومة المحلية، وعلى وجه الخصوص، تحديد الإدارات الحكومية أو الجهات الفعالة التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل (ملحم، 2017، صفحة 11).

ثانياً: الأدوار التنموية لممارسة جمعيات المجتمع المدني للعمل الجماعي

تلعب الجمعيات بصفة عامة أدواراً تقليدية وأخرى حديثة مرتبطة بتغيير الاحتياجات، والتحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية، فهناك من الجمعيات من يركزون شواطئها على العمل الخيري في تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية، وهناك من الجمعيات من تلعب أدواراً أكثر شمولاً حيث تتجاوز

العمل الخيري إلى العمل التنموي القائم على التمكين وتنمية القدرات، والعمل على إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

✓ المنظور الوظيفي:

هو الذي يأخذ بعين الاعتبار وظيفة المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدماتية لفئات اجتماعية معينة أو للمجتمع بـ شكل عام. وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية أو الخدمية. تحمل المنظمات في هذا الإطار جزءا من العبء عن الدولة، كما أن نشاطها يؤدي إلى تخفيف التوتر الناتج عن التفاوت الاجتماعي كما أنها قد تلعب دورا في زيادة الدخل والعمالة إلا أنها لا تهدف عادة إلى تغيير في نظام المجتمع لذلك يعتبر البعض أن دور هذه المنظمات بالإضافة إلى دورها الخيري التقليدي هو بمثابة استمرار لعلاقة التبعية التي تربط القطاع الأهلي بالسلطة في كثير من المجتمعات.

✓ المنظور البنيوي :

فيرتبط بدور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع ويتصف دورها في هذه الحالة في علاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى (الدولة والسوق) كعنصر فاعل وليس تابعا أو ملحقا بالعناصر الأخرى.

ويعتبر العمل الأهلي بهذا المنظور مؤسسة Institution وليس مجرد تنظيم، وتتجاوز المنظمات غير الحكومية بهذا الإطار الدور الرعائي/الخدمي إلى الدور التنموي بمعنى تعزيز القدرات والدفاع عن الحقوق للجماعات المستهدفة. أي أن اهتمام هذه المنظمات لا يكون موجها إلى التنمية الاقتصادية بـ شكل محدد بل إلى تغيير الواقع الاجتماعي الاقتصادي هيكليا، وفي هذا الإطار ترتبط المنظمات غير الحكومية بنمويا بالتنمية، بحيث تكون طرفا فاعلا مع الدولة والقطاع الخاص على أساس الشراكة القائمة على التوازن بين الأطراف الثلاث، لذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة ويعني ذلك أن دور هذه المنظمات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات (كليب، 2006، الصفحات 81-82).

لذلك تعددت الطرق التنموية التي تنتهجها جمعيات المجتمع في ممارستها للفعل التنموي ويمكن حصرها في العناصر الثلاث :

- ✓ الطريقة التشاركية: يتمثل مضمونها في تيسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الفاعلين والشركاء التنمويين؛ مما يضمن مشاركة الجميع في الفعل التنموي؛ وتقوم هذه المقاربة على تقدير سيم المعرفة والسلطة وتقاسم المسؤولية بما يضمن المشاركة الفعالة في حل المشاكل العويصة التي تعترض سبيل التنمية المحلية بالمدينة.
- ✓ طريقة الترافع: مقاربة قوامها الضغط بمختلف الوسائل والاستراتيجيات على المؤسسات العمومية والخصوصية ومختلف المهتمين بالشأن التنموي من أجل حثهم على القيام بأدوارهم تجاه المواطن بما يضمن له الكرامة والعيش الكريم وتحقيق الرفاه الاجتماعي .

- ✓ الطريقة الإحسانية: وتتجلى في توزيع جمعيات المجتمع المدني من مساعدات وخدمات جاهزة لمجموعة من الفئات الهشة أو في وضعية صعبة؛ هذه المقاربة بالرغم من أنها تجد أصولها في القيم الإسلامية الداعية إلى التكافل والتصدق على الفقراء إلا أنها تظل عاجزة عن الوفاء بكافة متطلبات الحياة الكريمة؛ بالإضافة إلى أنه تستهدف فقط الحاجيات الأساسية وبشكل موسمي فقط وهو ما يضعفها ويجعلها قاصرة على تحقيق المطلوب منها، إنها في الحقيقة مقاربة لا ستجداء أصوات المستهدفين وتعاطفهم عندما يحين أوان ذلك (نويرة و العبوبي، 2021، صفحة 09).

من خلال ما سبق يمكن القول أنه يجب إعادة تصميم مفهوم النشاط الجمعوي بمعنى التحول من نهج النشاط الخيري التقليدي إلى نهج بنيوي تنموي يركز على إحداث تغيير شامل، هذا التحول يستهدف تحويل الجمعيات من مجرد منظمات خدمتية إلى مؤسسات تتبنى مطالب التغيير بدلا من التركيز على تقديم المساعدات من أجل ترسيخ الفكر المقاوлаты لخلق ثروة ودخل مستدام.

المحور الثاني: جمعية الم مستقبل للتنمية كنموذج في تج سيد الدور البنيوي لتحقيق التنمية المحلية

أولا: التعريف بالجمعية

جمعية الم مستقبل للتنمية هي جمعية ذات طابع اجتماعي أكاديمي برئاسة السيدة سعدة بورجوج. تأسست بالاعتماد رقم 92 الصادر في 11 جويلية 2009 بولاية باتنة، ثم تم تجديد الاعتماد تحت رقم 14 المؤرخ 23 جوان 2017، تعمل بمقاربة المشاريع ضمن شبكات وطنية وشركاء محليين ودوليين. تحمل شعار "لا ننتظر الفرصة بل ن صنعها"، يبلغ عدد المنخرطين فيها حتى عام 2021 ما يقارب 121 عضوا: 81 إناث و40 ذكور من بينهم 30 عضوا دائما .

وأهم لجان الجمعية هي كالاتي:

-لجنة الإدماج الاجتماعي للشباب والمحوسين

-لجنة كتابة المشاريع

-لجنة الاعلام

-لجنة التنسيق والعلاقات العامة

-لجنة التمكين الاقتصادي للمرأة

-لجنة المرافعة

-لجنة الانضباط

وتقع مقرات الجمعية بـ :

-حي الزمالة نهج عبد الصمد 1 بلدية باتنة

-الحي القديم وسط نقاوس بلدية نقاوس

-الحي الإداري الجديد مقابل الدرك الوطني بلدية بيطام

-دار الشباب بلدية أريس

ويتمحور موضوع الجمعية حول ال شباب والطفولة والتنمية ذات الطابع الاجتماعي، وتعمل على تغطية جميع تراب ولاية باتنة وحتى خارجها .

تتمثل أهداف الجمعية فيما يلي :

• الم شاركة في تدعيم وإنجاز برامج التنمية الاجتماعية الت ضامنية المستقبلية

- المساهمة في تطبيق برامج التكوين والإدماج الاجتماعي والمهني للشباب والمحوسبين.
 - تعزيز المواطنة الإيجابية لدى الشباب وتشجيع مشاركتهم الفعالة للتنمية مستدامة .
 - المساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وخلق روابط التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع
 - توعية الطفل وحماية حقوقه .
- إذن من خلال هذه الأهداف الأولية المسطرة من طرف مؤسسي الجمعية، والمهام التي تؤديها اللجان يتبين لنا المساعي المأمولة في تحسيس الأوساط الاجتماعية والإيمان بكل عنا صر المجتمع وبقدراتهم في بعث التنمية انطلاقاً من الاهتمام بالطفل والشباب والعمل على تلقينهم مبادئ المواطنة والحس المدني، وإعدادهم وتكوينهم للمشاركة الديمقراطية في العمليات التنموية .
- شركاء الجمعية :
- تعمل الجمعية رفقة شبكة من الشركاء المحليين والوطنيين وحتى الدوليين لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها ومشاريعها هم كالتالي :
- ✓ مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن باقتة DASS
 - ✓ وكالة التنمية الاجتماعية باقتة ADS
 - ✓ مديرية التكوين المهني والتمهين
 - ✓ وزارة العدل-المصلحة الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي المحوسبين-
 - ✓ محضنة المؤسسات-مشتلة باقتة-
 - ✓ غرفة الصناعة والحرف التقليدية
 - ✓ شبكة جسور-برنامج متعدد الأطراف PCPA
 - ✓ مركز موارد لمنظمات المجتمع المدني CROSC
 - ✓ جامعة الحاج لخضر باقتة -1-
 - ✓ BBC Media Action
 - ✓ منظمة اليونيسف UNICEF مكتب الجزائر
 - ✓ المركز الجامعي سي الحواس بريقة

✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

✓ مخبر سيكولوجية مستعمل الطريق

✓ وكالة تسيير القرض المصغر ANGEM

ثانيا: آليات عمل جمعية التنمية للمستقبل كحاملة لمطالب التنمية المحلية

تتوفر جمعية الم مستقبل للتنمية على طاقم كوادر يمتلكون قدرات عالية في العمل الجماعي من الناحية التسييرية حيث يعملون في إطار التخصص والعمل في فرق عمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة بشكل تعاوني وتشاركي، هذا العمل التشاوري والتعاوني نتج عنه ما يلي :

• ترقية ذ شاطاتها من العمل التقليدي الخدماتي إلى عمل قائم على التمكين وتنمية القدرات.

• إيجاد قنوات تشاركية جديدة لنقل احتياجات المواطنين المحليين.

• كما أن توفر أع ضائها على مهارات توا صل عالية في إدارة الم شاريع من

الناحية التقنية والمالية أهلها للعمل مع شركاء محليين ودوليين .

ومن أجل الم شاركة في العمليات التنموية عملت جمعية الم مستقبل للتنمية

على خلق العديد من الآليات من بينها ما يلي :

• آلية المجالس الاستشارية للشباب كهيئة موازية للمجالس المحلية

المنتخبة:

تعد الم شاركة من أهم الركائز الأساسية في إنجاح التنمية المحلية من

خلال إشراك كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية في العمليات التنموية، وما

يتميز المشاركة في الجزائر هو غياب آليات واضحة للمشاركة الشعبية، وضعف

الإطار القانوني الذي لا يعطي الضمانات الكافية لتكريسها.

لذلك ما لاحظناه في هذه الجمعية هو محاولتها الاقتراب من السلطات

العمومية للمساهمة في تسيير الشؤون المحلية من خلال فتح قنوات للمشاركة

وخلق أطر مؤسسية ذاتية تتجاوز الم شاركة غير المنظمة، المتمثلة في المجالس

الاستشارية للشباب من أجل تقوية علاقتها بالمجالس المنتخبة في ظل أزمة

الديمقراطية التمثيلية.

- تعريف المجالس الاستشارية للشباب:

المجالس الاستشارية للشباب هي عبارة عن نماذج استشارية شبابية للمجالس الشعبية المنتخبة على مستوى البلديات وهذا في إطار مشاريع جمعية المستقبل للتنمية حول الحوكمة والتسيير المحلي في إطار الديمقراطية التشاركية ومشاركة الشباب في الحياة العامة، ويعتبر الانخراط في جمعية المستقبل للتنمية يعني تلقائيا الانضمام إلى أحد المجالس الاستشارية للشباب على مستوى البلدية التابع لها .

- هيكلية المجالس الاستشارية للشباب:

يتكون كل مجلس استشاري للشباب من رئاسة المجلس والأعضاء واللجان الدائمة واللجان المتخذة التي تعمل كل لجنة ضمن إطار تخصص معين يراعي تطلعات الشباب وايصال أصواتهم للمجالس المنتخبة .

ثالثا: النشاطات

- رفع المداوولات للمجالس الشعبية البلدية والولائية .
 - الوقوف عند انشغالات المواطنين الشباب .
 - اقتراح حلول وتدابير تستجيب لتطلعات الشباب والمواطنين .
- وللإشارة هنا هو أن العمل على المجالس الاستشارية البلدية للشباب تم البدء فيها منذ سنة 2014، وكانت الانطلاقة بتدشين مجالس استشارية على مستوى 12 بلدية في ولاية باتنة هي كالتالي:
- بيطام، بريك، سقانة، سفيان، أريس، لازرو، كيمل، الجزائر، ثنية العابد، رأس العيون، باتنة، تازولت .
- وقد تم تدشين هذه المجالس الاستشارية للشباب بعد دورات تدريبية في إطار مشروع جمعية المستقبل للتنمية "رانا هنا" لفائدة الشباب، وقد تم التوسع والاستمرارية في تنصيبها إلى غاية سنة 2023 حيث بلغت 20 مجلسا استشاريا للشباب في 20 بلدية على مستوى ولاية باتنة .

وما يمكن التعقيب عليه هنا هو أن جمعية المستقبل للتنمية كانت السباقة في المبادرة بفكرة المجالس الاستشارية للشباب على المستوى المحلي قبل استحداث المجلس الأعلى للشباب الذي تم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443 الموافق 27 أكتوبر سنة 2021؛ كهيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية تتمتع بالاستقلالية المالية

والشخصية المعنوية المهتمة بإسماع صوت الشباب وشاركهم في صنع القرار على المستوى المركزي .

وما يمكن تو ضيحه أي ضا أن تقييد قانون البلدية لـ شاركة الحركة الجمعوية في الشأن المحلي في آلية الاستشارة حسب المادة 13 من قانون البلدية رقم 10/11 " يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي ، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية ، أن يستعين بصفة استشارية ، بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا ، الذين من شأنهم تقديم أي م ساهمة مفيدة لـ شغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة ن شاطاتهم". دفع جمعية الم ستقبل للتنمية للعمل على تو سيع دائرة الم شاركة الفعالة في مداولات المجلس الشعبي البلدي من خلال المجالس الاستشارية للشباب من أجل تعزيز التشاور بين جميع الأطراف لترسيخ الممارسات الجيدة للديمقراطية التشاركية حيث تقوم بالتعريف بم شاكل الم سكان المحليين مع تقديم مقترحات حلول لها عن طريق المرافعات بهدف التأثير في القرارات وهي بذلك تهدف من خلال هذه الآلية إلى الرفع من جودة المشاركة للقطاع الثالث في إيصال انشغالات المواطنين وصنع القرارات المحلية.

وبذلك تشكّل هذه المجالس الاستشارية باعتبارها نشاط اجتماعي لا يدخل في إطار الأحكام القانونية في الدستور الجزائري أو في قانون الجمعيات حلقية و صل بين المنتخبين المحليين وبين المواطنين المحليين والتي تعمل من خلالها على تحديد الحاجيات الأساسية للمواطنين المحليين خاصة في ظل العلاقة الوطيدة بين هؤلاء الممثلين في المجالس الاستشارية وبين الم سكان المحليين واتصالهم الدائم بهم ، وبالتالي فهي تلعب دور في إعادة تفعيل مفهوم التعاون والتكافل واسترجاع الثقة المجتمعية بـ شراك أبناء البلديات في إطار العمل الجماعي ومنحهم فرص التعبير عن آرائهم ، الأمر الذي سيشجع على الإقدام على الأعمال التطوعية ، ويحفز المبادرات الذاتية وستتحقق بذلك طموحاتهم المنشودة.

ومن مخرجات المجالس الاستشارية أنها تمكّنت من تحقيق الكثير من الطموحات المحلية نتيجة فتح المجال لها للم شاركة والتعاون في تدبير الشؤون المحلية من طرف المجالس المحلية ، ومن بينها المجلس الاستشاري لبلدية بيطام

حيث لاقت مبادرات هذه المجالس استجابة إيجابية من طرف الهيئات المحلية وتمكّنت من ترجمة الانشغالات المحلية إلى مشاريع حقيقة على أرض الواقع . وفي المقابل هناك من المجالس الاستشارية التي لم تُسجل أي نشاط بسبب التهميش الذي تعرّضت له من طرف المجالس المنتخبة.

- آلية التمكين وتنمية القدرات من أجل ترسيخ فكر المقاولاتية الاجتماعية :

أغلبية الأذ شطة التي تقوم بها الجمعيات هي أذ شطة يغلب عليها الدور التقليدي النمطي حيث تركّز على تقديم المساعدات، فعلى الرغم من أهمية هذه الأنشطة التي يغلب عليها الطابع الخيري إلا أنها لم ترق إلى برامج ومشاريع تنموية.

وما ميّز جمعية المستقبل للتنمية هو نشاطها الجمعوي غير التقليدي القائم على تبني فكرة تطوير المهارات الهادفة إلى الاعتماد على النفس من أجل تنمية المجتمع المحلي من خلال تقديم مشاريع اجتماعية تدلّ على الدور التشاركي للجمعيات في النشاط للتنموي حيث تعمل على مشاريع فيها العديد من الأنشطة التي تجعل من المواطن المحتاج يتحول من صفة محتاج إلى صفة مكتمل ذاتيا ومن بين هذه المشاريع هي :

- المشاركة في مشروع PAD SEL NEA حول كيفية أذ شاء وتسيير مؤسسة مع ADS مشتلة المؤسسات سنة 2009 .
- المشاركة في تسيير مشروع تنوع الاقتصاديات للمرأة GEPE مع مركز CIDDEF مشروع مغاربي سنة 2011 .
- مشروع ورشة للتعليم والتدريب على الخياطة والتفصيل للفرع الذسوي للجمعية بالتدسيق مع مديريةية التكوين المهني ومشتلة المؤسسات؛ مشروع مدعم من طرف FDF/SOS Village سنة 2013.
- تنظيم القافلة الخضراء السنوية حول العنف في الوسط المدرسي: حملة تحسيسية حول الآفات الاجتماعية في 4 طبقات.

- تسيير مشروع تعزيز معارف الأطفال المتمدرسين حول الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل DémAR مع CISP تحت إشراف مديرية التربية وتكوين المعلمين بالتنسيق مع CIDDEF سنة 2015 .
- تسيير مشروع تكوين القادة الشباب مع جمعية النجم الثقافي أقبو ببجاية و CISP.
- تسيير مشروع الإدماج الاجتماعي للشباب مع المصالح الخارجية لإدماج المحبوسين لوزارة العدل 2014 .
- تسيير مشروع جواز سفر للنجاح مع شبكة NADA برنامج المؤسسة الدولية للشباب سنة 2014 .
- تسيير مشروع بنك الطعام Algerian Food Bank مشاركة مع جمعية Sidra سنة 2015 .
- تسيير مشروع تعزيز المواطنة وإشراك الشباب في التسيير المحلي بمرافقة جمعية النجم الثقافي أقبو SCAC/AMP إضافة إلى مشروع مشتلة الشباب 2017 .
- تسيير مشروع المواطنة البيئية مع جمعية رؤية الشباب بالجزائر العاصمة سنة 2016 .
- تسيير مشروع مبادرة الشبكة الخضراء لجمعيات ولاية باتنة وبالشراكة مع مديرتي DASS & DJS وتنسيق مع NADA+ CROSC برنا مج handicap ONG international.
- المشاركة في مشروع Diro تحت إشراف شبكة NADA لترقية الطفل وحماية حقوقه للمساهمة في بناء النسيج الاجتماعي: برنامج تكويني تدريبي لتقوية قدرات جمعيات الشبكة الخضراء لحقوق الطفل سنة 2017 .
- المشاركة في مشروع PCPA حول التربية المرورية بالشراكة مع جامعة الحاج لخضر مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق.

- تسيير مشروع في إطار الاقتصاد التضماني الاجتماعي برنامج FDF بالتدقيق مع قرية الأطفال ومديرية التكوين المهني موجه للأسر المنتجة لسنة 2018 .
 - مشروع تدريبي للشباب للمرافعة من أجل المشاركة في الشأن العام تحت اسم "رانا هنا" مع شبكة NADA ومركز المبادرات ضمن مشروع SAARA سنة 2019 .
 - مشروع أبصرني الاجتماعي الموجه لعمليات جراحية لفائدة مرضى الماء الأبيض في العيون بالشرراكة مع المجلس الشعبي الولائي وولاية باتنة ومديرية الصحة والإسكان 2023/2022.
 - مشروع أبداع "Innovate project" بالشرراكة مع منظمة اليونيسف UNICEF حول تدريب المهارات الحياتية -حقيبة التعبير والابتكار لليافعين والمقاولاتية الاجتماعية UPSHIFT و ImaGen Ventures والمرافعة المجتمعية سنة 2022/2021 .
- وفيما يلي سنحاول تقديم عرض مختصر لهذا الأخير باعتباره مشروع تنموي نُوج بنجاح على المستوى الولائي وخارجه -تحت إشراف المندوب العام للمشاريع السيد: ميلود سامعي- وهو مشروع قامت به الجمعية سنة 2021 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، ومع هيئات محلية بهدف المرافقة والتعاون والتمويل كمديرية النشاط الاجتماعي، ومديرية التربية، وكالة التنمية الاجتماعية، وكالة تسيير القروض المصغرة، دار المقاولاتية -المركز الجامعي سي الحواس-.

الشكل رقم 1: مشروع أبداع



المصدر: جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة

-تعريف مشروع أبداع Innovate project

هو مشروع يتمثل في استقطاب وتحفيز الشباب على تطوير أفكار مشاريعهم المبتكرة لتنمية بلدياتهم سيما في مناطق الظل، وبذلك يهدف إلى تشجيع روح الابتكار والابداع لدى اليافعين من جهة، والتمكين الاقتصادي للشباب من جهة أخرى، ومن بين أهدافه ما يلي:

- تعزيز قدرات اليافعين من 10 إلى 19 في مناطق الظل بولاية باتنة على التعبير والابتكار وترقية حقوق الطفل.
- زيادة فرص إنشاء مشاريع مصغرة للشباب من 19 إلى 24 سنة في ولاية باتنة.

- المرافعة من أجل تعزيز المهارات الحياتية لدى اليافعين وإدماجها في المناهج التعليمية بالأطوار الثلاث والمرافعة من أجل التمكين الاقتصادي للشباب وإدماجهم في عالم الشغل ومشاركتهم في التنمية المحلية.

وقد تم إدارة المشروع من خلال طبعتين هما كالتالي:

✓ في طبعة أولى استغرقت مدتها 6 أشهر من جويلية إلى ديسمبر 2021 :

اهتم المشروع بـ: 12 بلدية متمثلة في بلدية باتنة، الجزائر، سقانة، لازرو، بولهيلا، بيطام، رأس العيون، الرحبات، ثنية العابد، كيميل، غسيرة، نقاوس .

وقد استفاد من المشروع ما يقارب 1200 يافع من حقبة الابتكار والابداع KIT تتراوح أعمارهم ما بين 10-19 منهم المتمدرسين، وضحايا التسرب المدرسي، الأحداث في المؤسسات العقابية، وذوي الاحتياجات، وأطفال مراكز الطفولة المسعفة .

✓ طبعة ثانية استغرقت مدتها 12 شهرا من جانفي إلى ديسمبر 2022 :

توسّع المشروع ليشمل 10 ولايات المضاب العليا.

وقد استفاد منها 5000 يافع من حقبة الابتكار والابداع أعمارهم 10-19، و75 شاب وشابة أعمارهم بين 14 و24 سنة لديهم أفكار مشاريع ناشئة إبداعية ImaGen Ventures، 50 ميسرا لمرافقة اليافعين على الحقيقية والشباب في تخطيط وتنفيذ المؤسسات الناشئة، و30 متدربا على المرافعة المجتمعية من فواعل وكوادر المجتمع المدني بالجزائر.

الشكل رقم 1: المخيم التدريبي الأول والثاني للمقاولاتية الاجتماعية



المصدر: جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة

-محاور مشروع أبداع Innovate project

تضمّن مشروع أبداع المحاور التالية:

✓ المحور الأول: حقيبة الابتكار والتعبير لتدريب اليافعين من 10 إلى 19 سنة.

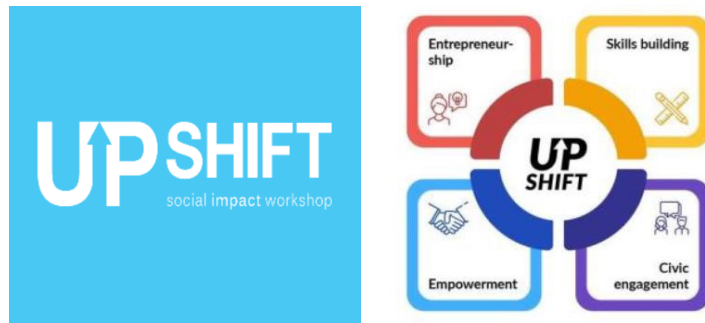
تمّ في المرحلة الأولى تدريب المدربين بلغ عددهم 52 موجهًا (ميسرا) على حقيبة تدريب اليافعين والتي هي عبارة عن مجموعة نشاطات عددها 12 نشاطًا تعمل على تنمية 10 مهارات ناعمة حياتية لدى الشباب. ثم تمّ في المرحلة الثانية تدريب اليافعين لـ: 1605 يافع في 16 بلدية.

✓ المحور الثاني: تدريب المقاولاتية الاجتماعية برنامج UPSHIFT

البرنامج التدريبي upshift هو برنامج للابتكار الاجتماعي للشباب وبرنامج للمقاولات الاجتماعية مصمّم لبناء المهارات وخلق الفرص للشباب تم تطويره سنة 2014 في أوكرانيا من قبل فريق upshift وتم اعتماده من قبل منظمة اليونيسيف وتطبيقه في أكثر من 40 دولة .

كما يتضمن تزويد الشباب بالمهارات والموارد التي يحتاجونها لتحديد المشاكل في مجتمعاتهم المحلية وتصميم حلول لها ، إضافة إلى حلقات عمل خاصة بالابتكار الاجتماعي، التوجيه، المرافقة، والتمويل الأولي.

الشكل رقم 1: المخيم التدريبي للمقاولاتية الاجتماعية



المصدر: جمعية المستقبل للتنمية بولاية باتنة

وقد تم في المرحلة الأولى تدريب المتدربين حيث بلغ عددهم 25 ميسراً حول مهارات تنشيط المعسكرات التدريبية من تنظيم يونيسيف لمدة أسبوع. وفي المرحلة الثانية انطلق المعسكر التدريبي من خلال تنظيم ورشات حول تحديد وتعريف المشكلة وتحديد الفئة المستهدفة، وإيجاد الحلول، وبناء الحل، التخطيط للموارد، تصميم التفكير، مخطط نموذج أعمال وعروض المشاريع. تم تدريب 100 م شارك ثم تأهل 50 م شاركا للمرحلة الثانية يحملون أفكار لمشاريع تنموية ذات صبغة اجتماعية اقتصادية وبيئية وفي المرحلة الأخيرة تأهلت ثلاث مشاريع لـ 15 شاب في كل مجموعة 5 شباب بناء على تصويت لجنة المراقبة والاختيار، وتم تتويج الفرق الثلاث بالجوائز المالية بقيمة 100.000 دج الممنوحة من طرف منظمة اليونيسيف مع دعم ومرافقة من طرف شركاء الجمعية لهذه الفرق المتوجة وللمجموعات الـ سبعة الحاملة الأخرى لأفكار مشاريع تنموية تفيد المجتمع المحلي.

✓ المحور الثالث: المرافعة المجتمعية من أجل قوانين تخص الشباب والطفل تم في المرحلة الأولى عقد لقاء لجنة التسيير والمرافعة مع العديد من الشركاء بهدف رصد التحديات والأوضاع ورفق التوضيحات وكانت أهم مخرجاته ما يلي:

-تقييم النصوص القانونية الحالية: قانون الصفقات العمومية والقوانين الخاصة بتشجيع المقاولات والاستثمار لدى الشباب.
-تعزيز إدراج المهارات الحياتية لدى الطفل في المناهج التربوية للأطوار التعليمية الثلاث.

في المرحلة الثانية تم تنظيم ورشة للجنة المرافعة الخاصة بمشروع أبداع بحضور أعضائها وممثل منظمة اليونيسيف من أجل وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة المرافعة وأثرائها.

ومن أهم مخرجات مشروع أبداع هو إطلاق أول نسخة حقيقية الابتكار والتعبير لليافعين بلغة البرايل المصممة من طرف منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" والتي قدمت لنائبة ممثل اليونيسيف بالجزائر بمدرسة المعاقين سمعياً

الكائنة بمدينة باتنة والتي اعتبرت نسخة مفيدة لكل اليافعين في دول العالم من خلال اعتماد لغة البرايل لتطوير مهاراتهم الحياتية والابداعية.

في الأخير وبعد عرض أحد م شاريع الجمعية الذي لا يقل أهمية عن العديد من الم شاريع التي تم ذكرها أعلاه، فباعتبار أن هذا الم شروع يرتكز على مقارنة تطوير المهارات الحياتية، والتكوين والتدريب على المقاولاتية من خلال نشر الفكر المقاولاتي، وتشجيع روح الابتكار والابداع بين أوساط فئات عديدة من المجتمع سيّما فئة الشباب؛ وذلك بتوفير برامج تدريبية وتعليمية متخصصة من أجل تنمية مهاراتهم الذاتية قد ساهم في مرافقة إن شاء م شاريع وتطويرها ومتابعتها. فمثل هذا النوع من الم شاريع سي ساهم فعلا في النهوض بفرص التنمية، والارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية.

خاتمة:

من خلال استعراضنا لأنشطة جمعية الم مستقبل للتنمية يظهر لنا جلها اهتمامها بالرأسمال المال البشري من خلال الاستثمار في الطاقات البشرية، لا سيّما الشباب حيث قامت الجمعية باستحداث هيئة خاصة له من أجل تفعيل دوره التنموي، وبذلك تعد المجالس الاستشارية المحلية للشباب مساحة لمشاركة الشباب على المستوى المحلي في تحديد الأولويات التنموية وفي صياغة السياسات التنموية ومن ثم تلبية الحاجات وتحقيق الأهداف. وهي تعد بذلك آلية تسد الفراغ القانوني لقنوات نقل احتياجات المواطنين إلى السلطات العمومية. في حين أحدثت هذه المجالس تكاملا بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية باعتبارها إطارا للممارسة الديمقراطية وتقليص الهوة بين الحاكمين والمحكومين.

كما أن امتلاك الجمعية لقدرات تنظيمية وتواصلية أهلها إلى خلق آلية المرافعة -عن طريق العرائض- التي من شأنها أن تفعل م مشاركة الحركة الجمعوية من خلال تقديمها لمقترحات وعرضها على الهيئات المحلية، وبذلك تشارك في صنع السياسات التنموية وتنفيذها وتقييمها. وهذا ما يؤدي إلى التقليل من استئثار النخب السياسية على القرار التنموي حيث ظل ا شراك المجتمع المدني خيارا متوقفا على إرادة المسؤولين المحليين.

بالإضافة إلى تركيز نشاطاتها على مناقشة وحل المشكلات المجتمعية من خلال تقديم مشاريع هادفة كم شروع رسكلة القماش، مشروع الورشة التكوينية للأسر المنتجة، مشروع الادماج الاجتماعي للشباب والمحبو سين، مشروع المقاولاتية الاجتماعية الصحية والبيئية بال شراكة مع منظمة اليونيسيف، مشروع القرض المصغر، مشروع التوأمة.

فهي بذلك تسلط الضوء على جملة من القضايا التي تتطلب اهتماما ومرافقة تعليمية وتكوينية وتوعوية لجميع الفئات العمرية والمجتمعية، وكذا بناء شراكات مع هيئات دولية ووطنية لتبادل المعارف والتجارب من أجل تطوير البرامج التدريبية التي تسعى إلى تنمية قدرات وامكانيات أفراد المجتمع المحلي المساهمة في تنمية المجتمع.

في الأخير ما يمكن قوله هو أنه لا يكفي خلق عدد كبير من الجمعيات بقدر ما ينبغي خلق جمعيات فاعلة تساهم في العمليات التنموية من خلال أنشطة تستند على فكرة تنمية القدرات للتعامل مع المشكلات المحلية وتحقيق التنمية المحلية، والانتقال من العمل القائم على تقديم المساعدات إلى العمل القائم على المنظور البنيوي.

قائمة المراجع:

ادريس كركين، و الطيب أبركان . (2017). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية. مجلة المنبر القانوني، العدد 12.

إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، و شيماء بنت حميد بن عبد الله العبوبي. (2021). دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية. مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 01، العدد 03.

كليب سعيد كليب. (2006). دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. مجلة الحقيقة، المجلد 05، العدد 01.

لعدي، خيرة. (2019). ، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر. مجلة القانون العقاري والبيئة، مجلد 07، العدد 12.

محمود إبراهيم ملحم. (2017). دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة. المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة

الملحق رقم 01: بطاقة تعريفية بمشروع أبداع

